

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20



الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية: المملكة المغربية انموذجاً

E-governance and its applications in Arab countries: The Kingdom of Morocco as a model

م.د. مروة مصطفى أحمد الحديثي

Marwa Mustafa Ahmed Al-Hadithi

جامعة بغداد - كلية الهندسة الخوارزمي

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss6172>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™

Crossref doi

ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة
e-Marefa



شبكة المعلومات العربية
Arab Educational Information Network

AskZad



Scilit

INTERNATIONAL
Scientific Indexing

CC creative commons

الملخص:

يستقصي هذا البحث طبيعة العلاقة بين "الحكومة الإلكترونية" و"الحكومة الإلكترونية" وتطبيقاتهما في الدول العربية، متخذاً من المملكة المغربية أنموذجاً تحليلياً، ينطلق البحث من إشكالية جوهرية مفادها: مدى انسجام تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العالم العربي عموماً والمغرب خصوصاً، مع الفلسفة الديمقراطية والتنمية للحكومة الإلكترونية، وذلك في ظل التحديات البنوية والأمنية، سيما الهجمات السيبرانية. تم تبني منهج التحليل النظامي لدراسة بيئة النظام السياسي المغربي ومدخلاته ومخرجاته، إلى جانب المنهج الوصفي لتأصيل المفاهيم خلص البحث إلى أن التحول الرقمي يتطلب بيئة تشريعية، سياسية، وأمنية تضمن الشفافية والمشاركة، وأن التجربة المغربية، رغم تقدمها الخدمي، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بمركزية القرار وضعف المشاركة السياسية الرقمية الكاملة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، التحول الرقمي، المملكة المغربية، الهجمات السيبرانية.

Abstract:

This research investigates the relationship between "E-Governance" and "E-Government" and their applications in Arab countries, using the Kingdom of Morocco as an analytical model. The study addresses a core problem: the extent to which e-government applications in the Arab world, and Morocco specifically, align with the democratic and developmental philosophy of e-governance, given structural and security challenges, notably cyberattacks. A systems analysis approach was adopted to study the Moroccan political system's environment, inputs, and outputs, alongside a descriptive approach for conceptual grounding. The research concludes that digital transformation requires a legislative political, and secure environment ensuring transparency and participation. Despite service-oriented progress, the Moroccan experience still faces challenges related to decision-making centralization and the lack of full digital political participation.

Keywords: E-Governance, E-Government, Digital Transformation, Kingdom of Morocco, Cyberattacks.

مقدمة

ان التغييرات التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا بعد نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي كانت لها اصدائها وتأثيراتها المباشرة على النظم السياسية على اختلاف فلسفاتها ومنطلقاتها الفكرية وبنائها السياسية، ذلك انها ارتبطت بصورة بجوانب التنمية والحكم والإدارة الرشيدة، وان التمازج والانسجام ما بين العامل التكنولوجي والعامل السياسي اضى مفاهيم ومتغيرات جديدة في علم السياسة بصورة عامة، والسياسة العامة والإدارة بصورة خاصة، تجسدت في مفاهيم الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية وغيرها، ان هذه المتغيرات أصبحت جانباً من جوانب المنافسة القائمة في البيئة الدولية والإقليمية، اذ اخذت الدول على عاتقها تبدي اهتماماً بموضوع الاستثمار في بنائها التحتية الإلكترونية وراس المال الاجتماعي وجودة الانترنت، الى جانب اهتمام هذه الدول بموضوع امن المعلومات والامن السيبراني لتنمية قدراتها وتوفير الحماية اللازمة من الهجمات الإلكترونية وعمليات القرصنة.

اولاً: أهمية البحث

في الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية تكمن في جانبين رئيسيين:

الأول: الجانب العلمي: اذ ان الكشف عن طبيعة العلاقة ما بين الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية يضيء مجالاً جديداً للبحث والدراسة في العلوم السياسية، سيما في حقل النظم السياسية وصنع السياسة العامة.

الثاني: الجانب العملي: أي من خلال أدراك متخذ القرار السياسي لمدى أهمية وجدية التحدي المتمثل في التحول نحو الحكومة الإلكترونية، الى جانب متطلبات الحكومة والحكومة الإلكترونية المتمثلة بالاستثمار الواسع في جوانب البنى التحتية الإلكترونية وراس المال الاجتماعي وجودة اتصال الانترنت، فإن هناك ضرورة واسعة لتوفير الامن الإلكتروني وحماية البيانات والمعلومات من الهجمات السيبرانية.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تحليل الحوكمة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، مع اتخاذ المملكة المغربية أنموذجاً للدراسة، وذلك في ضوء التحديات البنوية والسياسية التي تواجه مسارات التحول الرقمي في المنطقة. ويسعى البحث إلى تفكيك العلاقة بين الإطار النظري للحوكمة الإلكترونية ومستوى تطبيقاتها العملية، ومدى انعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة البحثية الفرعية، تتمثل في الآتي:

1. ما المفاهيم والمقاربات الفكرية التي توطر كلاً من الحوكمة والحكومة الإلكترونية؟
2. ما أبعاد وتأثيرات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟
3. كيف يتجلى واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في المملكة المغربية بوصفها دراسة حالة؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: "إن نجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (والمملكة المغربية أنموذجاً) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يقتصر على توفير البنية التحتية التكنولوجية فحسب، بل يشترط تحولاً نحو (الحكومة الإلكترونية)؛ وهو ما يتطلب بيئة سياسية ومؤسسية تتسم بالشفافية، واللامركزية والمشاركة الشعبية في صنع القرار، فضلاً عن وجود منظومة أمن سيبراني قوية قادرة على صد الهجمات الرقمية وبناء الثقة المؤسسية".

رابعاً: منهج البحث

تم الاعتماد على **منهج التحليل النظامي** بشكل أساسي، نظراً لمدى أهمية التعرف على البيئة التي يتواجد ويعمل فيها النظام السياسي في المملكة المغربية، ومدخلات هذا النظام وكيفية معالجته واستجابته للتغيرات التي تطرأ على المجتمع، ومن ثم القرارات التي تتسجم مع فلسفته، والتغذية العكسية التي أحدثتها هذه القرارات، إلى جانب **المنهج الوصفي** للتعرف على المفاهيم والمقتربات التي تقوم عليها الحوكمة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، بغية الوصول إلى النتائج الموضوعية التي يتوخاها البحث.

المطلب الأول

الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية: المفاهيم والمقتربات

إن الثورة الرقمية التي انطلقت نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، وتعاضم دورها في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين أضفت ابعاداً ومتغيرات جديدة على الحياة السياسية، سيما ما اتصل منها بمفهوم الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد والشرعية والمشاركة السياسية والشفافية وتقديم الخدمات الحكومية وغيرها، المتجسدة في ظهور الحوكمة الإلكترونية التي أضفت إلى أحداث تغييرات جذرية في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتكثيف الاتصال السياسي ما بين المواطن والدولة ومن أجل فهم هذا التحول والتغيير الذي أحدثته الحوكمة الإلكترونية لا بد من التعرف على مفهوم الحوكمة الإلكترونية وكيفية نشأتها وعناصرها وخصائصها الرئيسية.

أولاً: مفهوم الحوكمة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

إن التعرف على مفهوم الحوكمة الإلكترونية يستدعي أولاً معرفة ماهية الحوكمة بمفهومها العام، فالحوكمة مفهوم جدلي ودينامي ينظر إليه من زوايا متعددة، غير أنه من الممكن القول أنها في أبسط صورها هي "تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية لإدارة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال ادخال أساليب وآليات الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وفي جميع مجالات الحياة، بما تحمله هذه الأخيرة من معايير لإقامة دولة القانون، والمراقبة الاجتماعية والشفافية والمشاركة والمحاسبة⁽¹⁾ وبهذا فإن مفهوم الحوكمة أوسع من مفهوم الحكومة، فالأخيرة ينظر إليها بانها مجموعة مؤسسات أكثر انعزاًلً عن المواطنين، وأكثر التصاقاً وتقييداً بالعمليات الإدارية وتعد واحدة من مجموعة عناصر اجتماعية⁽²⁾ وبهذا فإن هناك تمايز واختلاف ما بين الحوكمة الإلكترونية (E-governance) وما بين

(1) نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولالية فيها، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص 24.

(2) المصدر نفسه، ص 20-21.

الحكومة الإلكترونية (E-government)، فالحوكمة الإلكترونية بحسب تعريف منظمة اليونسكو (UNESCO) تعني "ممارسة الحكم من خلال وسائل الكترونية لتحقيق الكفاءة والسرعة والشفافية في عملية إيصال المعلومات للجمهور ولباقي الجهات الحكومية، من أجل قيام الحكومة بمهامها الإدارية"⁽³⁾ وعرفت شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (UNPAN) "بأنها تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التفاعل بين الحكومة والمواطنين والشركات من جهة، وفي العمليات الحكومية الداخلية لتبسيط وتحسين الحكم الديمقراطي من جهة أخرى"⁽⁴⁾ فالحوكمة الإلكترونية هي تطبيق الوسائل الإلكترونية في مجالين هما:⁽⁵⁾

1. التفاعل بين الحكومة والمواطنين والشركات.

2. التفاعل بين العمليات الحكومية الداخلية لتبسيط وتحسين الجوانب الديمقراطية والحكومية والتجارية للحوكمة.

عموماً فإن الحوكمة الإلكترونية لا تعدو أكثر ولا أقل من الحكم في بيئة إلكترونية، وإنها مرتبطة بحكومة تلك البيئة والحكم داخل تلك البيئة، باستخدام "الأدوات الإلكترونية"، وتشمل الإدارة الإلكترونية وتصميم أدوات المشاركة الإلكترونية، وصنع القرار الإلكتروني، والمشاورات الإلكترونية، وتعزيز الاتصالات الإلكترونية عبر قنوات ذات اتجاهين، فضلاً عن الديمقراطية الإلكترونية (أي العمليات والهيكل التي تشمل جميع أشكال الاتصال الإلكتروني بين الناخبين والمنتخبين)⁽⁶⁾ وهذا يعني أن الحوكمة الإلكترونية هي جزء من الحوكمة الإلكترونية، والتي تشير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الوظائف والخدمات الإلكترونية، بعبارة أخرى، تعرف الحوكمة الإلكترونية على أنها "استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحقيق التحول في العمليات الحكومية على الوجه الذي يحسن الفاعلية (Effectiveness) والفعالية (Efficiency) ومستوى تقديم الخدمة"، لذا تقوم الحوكمة الإلكترونية بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الإدارة الحكومية على العمل بكفاءة أعلى، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ولقطاع الأعمال⁽⁷⁾.

ثانياً: نشأة الحوكمة الإلكترونية

شهدت الدول التقدمية في أوروبا وأمريكا الشمالية مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ثورة رقمية هائلة سعت إلى إحداث تغيير جذري في المؤسسات الحكومية، والتحول من الحوكمة الإلكترونية إلى حكومة ريادة الأعمال، القائمة على الابتكار المرتبط بشكل وثيق بالاستخدام الإبداعي لتكنولوجيا المعلومات، والتركيز على احتياجات المواطنين بدلاً من احتياجات المؤسسات الحكومية أو هيكلها الرسمية، فكانت البداية متمثلة بظهور "الحكومة الإلكترونية" بهدف تسهيل وصول تواصل المواطنين مع الحكومة والمسؤولين الرسميين عبر شبكة الانترنت⁽⁸⁾ غير أن الحوكمة الإلكترونية لم تحقق الطموحات والأهداف اللازمة في مجال الإصلاح الإداري لذا ظهرت مطلع القرن الواحد والعشرون إرادة عامة تطمح في المشاركة السياسية والتأثير على صنع واتخاذ القرارات ومساءلة الحكومة عن نتائج أعمالها عبر التوظيف الأمثل والأكثر اتساعاً للتقنيات الحديثة، ونتج عن ذلك تغييراً شاملاً في السياسات الحكومية بحيث لا تقتصر على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية أكبر فحسب،

⁽³⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الحوكمة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2014)، ص24.

⁽⁴⁾ Frank Bannister and Regina Connolly, "Defining e-Governance", **e-Service Journal**, Vol. 8, No. 2, (Indiana: Indiana University Press, Winter 2012), p.10

⁽⁵⁾ Michiel Backus, **E-Governance and Developing Countries**, (Den Haag: International Institute for Communication and Development, 2011), P.2.

⁽⁶⁾ C.P. Barthwal, "E-Governance for Good Governance", **the Indian Journal of Political Science**, Vol. 64, No. 3/4, (Meerut: Indian Political Science Association, July-December, 2003), p. 289.

⁽⁷⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، المصدر السابق، ص12.

⁽⁸⁾ Sharon S. Dawes, "The Evolution and Continuing Challenges of E-Governance", **Public Administration Review**, Vol. 68, (Washington DC: American Society for Public Administration, December 2008), p. 287.

وانما أصبحت السياسات تعمل على تمتين العلاقة بين المواطن والحكومة(9) لذا فإنه من الممكن تتبع مسار نشأة الحوكمة الالكترونية من خلال خمسة مراحل رئيسة هي:(10)

1. **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي تميزت بحضور محدود لمؤسسات الدولة على شبكة الانترنت، التي وفرت معلومات مبدئية عن الحكومة ووزاراتها ومسؤوليها المنتخبين.

2. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تعزيز تواجد مؤسسات الدولة على الانترنت، التي اتاحت الوصول الى المعلومات الدينامية والمتخصصة التي يتم تحديثها بشكل مستمر، يمكن من خلالها تنزيل اللوائح الحكومية الرسمية والتشريعات القانونية ومعرفة اخر المستجدات على الساحة الوطنية، فضلاً عن توافر ميزة البحث الالكتروني.

3. **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التواجد التفاعلي للمؤسسات الحكومية التي أصبحت تقدم خدمات مباشرة للمواطن، يمكن المستخدمين من الوصول الى المعلومات وقواعد البيانات المتخصصة عبر حساب خاص، وتحديد موعد مع المسؤولين والمشاركة في اجتماعات قاعة المدينة.

4. **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة انجاز المعاملات الرسمية بصورة كلية وامنة عبر الانترنت مثل الحصول على جوازات وتأشيرات السفر، وسجلات الميلاد والوفاة، والتراخيص والتصاريح وغيرها من الخدمات الحكومية المتخصصة، وأصبح بالإمكان الوصول الى معظم الخدمات الحكومية، بما في ذلك دفع الضرائب والغرامات بشكل آمن كلياً.

5. **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة التواجد الكامل لمؤسسات الدولة في المواقع الرسمية للحكومات الوطنية، عبر بوابات رقمية تتيح الوصول الفوري للخدمات الحكومية كافة الى جانب المشاركة في عمليات التصويت على البرامج الانتخابية والمشاركة في صنع السياسة العامة، وتحديد التفضيلات الشعبية في مسارات عمل الحكومة، وغيرها من الإجراءات التي تضع الدولة برمتها تحت رقابة المواطنين.

ثالثاً: خصائص الحوكمة الإلكترونية

تتصف الحوكمة الالكترونية بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن الحوكمة الالكترونية، ويمكن اجمال هذه الخصائص على النحو الآتي(11):

1. **تعزيز الخدمات العامة:** تسعى الحوكمة الإلكترونية الى تحسين الخدمات، بوصفها مناهجاً منطقياً يحل محل التنظيم الإداري البيروقراطي، مما يوفر للمواطنين والشركات سهولة الوصول وحرية الاختيار في مساعيهم للحصول على المعلومات أو الخدمات الحكومية.

2. **اجراء العمليات الحكومية عالية الجودة والفعالية وقليلة التكلفة،** إذا هناك مجموعة واسعة من أهداف التحسين الإداري والمهني والتقني لا تتناول الكفاءة فحسب، بل تتناول أيضاً استثمارات البنية التحتية وإدارة المعلومات واستخدامها، فضلاً عن الابتكار التنظيمي وإدارة المخاطر وإصلاح المشتريات وقدرات القوى العاملة وتقييم الأداء.

3. **مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية:** والتي يطلق عليها في كثير من الأحيان "المشاركة الإلكترونية"، في العمليات الديمقراطية. ويشمل إمكانية الوصول إلى التقنيات ومحتوى المعلومات وقابليتها للاستخدام، والتفاعل العام مع الحكومة، والخطاب العام حول المواضيع السياسية، والتشاور العام، أو عمليات إشراك الناس في عملية وضع جدول الأعمال للسياسة العامة.

4. **الإصلاح الإداري والمؤسسي والتركيز على المساءلة والشفافية والثقة،** إذ يتعلق الإصلاح بالهياكل والعمليات الحكومية بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات التي تفوضها الحكومة إلى القطاعين الخاص وغير الربحي للقيام بالوظائف العامة. فضلاً عن ان الإصلاح يتناول ثقافة الحكومة والطريقة التي تدرك بها الخدمة العامة دورها فيما يتعلق بالحكم والمواطنين والمجتمع.

رابعاً: عناصر الحوكمة الإلكترونية

(9) المصدر السابق، ص25.

(10) C.P. Barthwal, op. cit, p. 291-292.

(11) Sharon S. Dawes, op. cit, p. 87.

تتكون الحوكمة الالكترونية من ستة عناصر رئيسة، يمكن اجمالها على النحو الآتي: (12)

1. الإدارة الالكترونية (E-administration): أي الاستثمار الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، ولتحسين وظائف عملها وكفاءتها.
2. تقديم الخدمات الالكترونية (E-services): أي الاستثمار الحكومي في مجال تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً للجميع.
3. المشاركة الالكترونية (E-participation): أي الاستثمار الحكومي في تعزيز التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطن، وذلك للحصول على سياسات أفضل وخدمات أعلى كفاءة، وعلى أداء حكومي متميز، ويرتبط هذا العنصر بالتصويت والمساءلة ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير البرلمانات.
4. بيئة السياسات والتشريعات: أي الاستثمار الحكومي لدعم إطلاق وتنفيذ مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تساهم في التنمية وفي تعزيز السياسات والتشريعات والقواعد النازمة للحوكمة الالكترونية، والاستثمار في بناء القدرات المؤسسية الداخلية للجهات الحكومية المعنية بوضع السياسات ومراقبة تنفيذها.
5. الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويتضمن الاستثمار في البنى التحتية لكلا القطاعين العام والخاص، في الربط بالإنترنت لتعزيز استخدام المواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مركز التواصل ومنها مراكز النفاذ في المناطق النائية والمحرومة والمراكز العمومية لاستخدام الانترنت.
6. النفاذ الى الانترنت: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الرقمنة واستخدام المعلومات الحكومية بشكلها الرقمي من قبل المواطنين، وهي ترتبط بشكل كبير بالتشريعات الوطنية الخاصة بالنفاذ للمعلومات الحكومية (مثل قانون حرية المعلومات).

المطلب الثاني

ابعاد التحول نحو الحكومة الالكترونية في تطبيق اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

ان التحول نحو الحكومة الالكترونية أصبح ضرورة ملحة في ظل تنامي الحاجات المجتمعية وتعدد مهام الدولة، وتزايد الرغبة الشعبية في المشاركة في صنع القرار السياسي ومساءلة ومحاسبة الحكومة ان اعمالها وقراراتها وسياساتها، وما الى ذلك من الأمور التي أصبحت ذات مضامين عالمية، تم تكريسها في اهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في عام 2015 غير ان هذا التحول والسعي لتحقيق هذه الأهداف له ابعاد متعددة، ذات مضامين اجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية وإدارية. لذا فإن التعرف على طبيعة اهداف التنمية المستدامة والابعاد التي يثيرها التحول نحو الحكومة الالكترونية، وقدرتها على تحقيق اهداف التنمية، يعد مطلباً أساسياً لمعرفة مدى العلاقة ما بين الحكومة الالكترونية واهداف التنمية المستدامة.

أولاً: اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2015.

في 25 أيلول 2015 وضعت الجمعية العامة في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2023، وهي برنامج تضمن 17 هدفاً 169 غاية، تم التركيز خلالها التركيز على تعزيز السلام العالمي وتحقيق مجال أوسع للحرية، والقضاء على الفقر بجميع صورته وابعاده، الذي يمثل أكبر تحدٍ يواجهه العالم. وقد نصت المادة (59) من قرار الجمعية في دورتها السبعون لعام 2015 على الأهداف المراد تحقيقها عالمياً حتى عام 2030، أبرزها (13):

1. القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم ومدى الحياة للجميع.

(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، المصدر السابق، ص24-25.

(13) للمزيد ينظر: الجمعية العامة، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، تشرين الأول

2015)، ص18-19.

4. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل لائق للجميع.

5. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

6. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ثانياً: العلاقة ما بين الحكومة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة.

إن تحقيق أهداف التنمية الـ 17 والغايات المرتبطة بها تعتمد بالدرجة الأساس على إمكانية توصيل الأفراد إلى الخدمات والمعلومات الأساسية لأنشطتهم اليومية، وهو ما تقدمه برامج الحكومة الإلكترونية ومن بعدها الحكومة الإلكترونية، القائمتان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر تحسين الخدمات الحكومية وزيادة إنتاجية المعلومات، وانخفاض التكاليف وتحسين الشفافية الحكومية وضمان جودة الخدمة⁽¹⁴⁾

بذلك ثمة أبعاد رئيسة للتحوّل نحو الحكومة الإلكترونية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تتجسد في ستة أبعاد رئيسة هي: البعد الثقافي والاجتماعي، والبعد الاقتصادي والبعد التعليمي والصحي، والبعد الإداري والتنظيمي، والبعد التكنولوجي، والبعد البيئي

1. البعد الاجتماعي والثقافي:

إن التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية يجعل من مداخلات ومخرجات الحكومات قابلة للقياس والملاحظة، ومن ثم لن يكون هناك إمكانية للتمييز بين مواطن ومواطن آخر، وهو ما يحقق المساواة بين الجميع، والتي تعد جزءاً أساسياً من أهداف التنمية المستدامة بعبارة أخرى، فإن التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية هو تجسّد لمبدأ المواطنة، سواء من حيث تحديد متطلباته أو المسؤوليات التي تقع على عاتق الأفراد، عبر تقديم خدمة عالية الجودة للجميع دون تمييز، وهذا من شأنه أن يعزز المشاركة السياسية والاستقرار الاجتماعي والثقافي⁽¹⁵⁾. لذا فإنّ البعد الاجتماعي والثقافي في التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية يتمثل في مجمل الآثار المتوقعة حدوثها نتيجة استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية، والمتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتوسيع السلطة الرقابية، ومدى الأمن المتوفر للمعلومات وسريتها، فضلاً عن التغيير الاجتماعي والسياسي المتوقع بفعل الانفتاح والعولمة التكنولوجية في العالم⁽¹⁶⁾.

2. البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي في التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية في أن تعزيز فعالية وكفاءة الحكومة الإلكترونية يمثل الاجراء الرئيسي لتعزيز الرخاء الاقتصادي، عبر توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة، والحد من عمليات الفساد المالي والإداري، وتقليص حجم الانفاق الحكومي بدرجة كبيرة، وسهولة جباية الضرائب وتحديد قيمها ومن ثم منح الإقرار الضريبي⁽¹⁷⁾. وهذا كله يستدعي أن تعمل الحكومات الوطنية على توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية اللازمة حتى يتسنى للأفراد والمجتمعات والشركات والقطاع العام تحقيق إمكاناتهم، فضلاً عن حاجة هذا الحوكمة إلى إنشاء نماذج جديدة لعملية تقديم الخدمات، لمواكبة التطور التكنولوجي في العالم، ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى تطوير السياسات لمواكبة هذه التغييرات وتشكيلها نحو المصلحة العامة، من أجل أن تكون هناك إمكانية لدعوة القطاع العام والخاص والقطاع المشترك إلى

⁽¹⁴⁾Abdullah Al Mamun and others, "E Government Services for Sustainable Development: The Challenges and Strategies of Implementing E Government in Bangladesh", **International Journal of Computer Science and Information Technology Research**, Vol. 9, Vol. 1,(Uttar Pradesh, Research Publish Journals ,January - March 2021), p. 70.

⁽¹⁵⁾Iyad Dhaoui, " E-Government for Sustainable Development: Evidence from MENA Countries ", Journal of the Knowledge Economy, Vol.13, (Springer: Berlin, May 2021), p. 2074.

⁽¹⁶⁾ كيسرى مسود، "انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المواقف الحكومية"، العدد 1، المجلد 4، (الجزائر: مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 2013)، ص153.

⁽¹⁷⁾Tatiana Goloshchapova and others, " E-Government as a Key to the Economic Prosperity and Sustainable Development in the Post-COVID Era" **Economics and Business**, No. 11, Vol.4, (Basel, MDPI, April 2023), p. 18.

معالجة الأولويات الوطنية، وتجديد نهجهم في صنع السياسات، وتعزيز أكبر من اللامركزية، وهذا من شأنه ان يضمن الرخاء الاقتصادي وإيجاد بيئة ملائمة للأعمال التجارية ويعزز من دينامية التنمية المستدامة للاقتصاد على المستوى القومي والدولي (18).

3. البعد التعليمي والصحي

ان التحول نحو الحكومة الالكترونية يعد ضماناً فاعلة لتحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، إذ تقدم الحكومة الالكترونية الإدارة والتعليم الالكتروني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات، مما يضمن نظاماً محوسباً للتعليم والتعلم والتدريس ما الى ذلك، فالإدارة الالكترونية في التعليم تستوعب جميع المفردات والمفاهيم في المناهج الدراسية، والتي يمكن تقديمها عبر الوسائط الالكترونية او عبر الانترنت، وهذا بدوره يثير ضرورة إطلاق حملة تدريبية تتطلب كيفية استخدام الحواسيب في التعليم، الى جانب التدريب على تقنيات الويب في التعليم، ونظام دعم الأداء الالكتروني، والبرامج التعليمية عبر الانترنت، والنتائج، والشهادات المقدمة من خلاله (19). وهذا من شأنه ان يفضي الى انخراط الطلبة في التعليم بشكل متزايد، فالطلبة في الوقت الراهن معتمدون على استخدام الوسائط التكنولوجية، ومن ثم فإن دمج هذه الوسائل في التعليم سيساعد دون أدنى شك، في إثارة اهتمامهم وتعزيز مستوى مشاركتهم، إذ ان دمج التكنولوجيا في التعليم يمنح الطلبة تجربة جديدة وفريدة، تسمح لهم بزيادة اهتمامهم بالموضوعات الدراسية وتفاعلهم معها (20) أما البعد الصحي فيتمثل في ان التحول الى الحكومة الالكترونية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب ادخال الإدارة الالكترونية الشاملة في مجال الصحة، إذ انها تسهم بصورة سريعة في زيادة الوعي والمعرفة الأساسية بالصحة والنظافة، وتحسين الرعاية الوقائية وكفاءة نظام معلومات الإدارة الصحية، فالتشخيص عن بعد، والتحقيق، والاستشارة عبر الانترنت وحتى العمليات الجراحية أصبحت ممكنة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالطريقة الأفضل لخفض تكاليف الرعاية الصحية وزيادة متوسط الاعمار ومكافحة الامراض يمكن تحقيقها من خلال نشر المعرفة وزيادة المهارات (21).

4. البعد الإداري والتنظيمي

يتمثل في ان التحول نحو الحكومة الالكترونية يعزز من التمكين الإداري والتنظيمي، عبر زيادة المشاركة، وجعل العمليات الإدارية أكثر كفاءة وشفافية وخاضعة للمساءلة، وتبادل المعلومات بين الافراد والمنظمات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتوسيع نطاق إمكانية الوصول الى الخدمات والبنية التحتية العامة (22). لذا يتمثل البعد الإداري والتنظيمي في التحول نحو الحكومة الالكترونية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والقضاء على البيروقراطية والروتين، وتعتمد مبدأ الشفافية والوضوح وتغلي الوساطة والمحسوبية والمجاملة، وتختصر الهرمية الإدارية بما يحقق السرعة في الإنجاز فضلاً عن تنظيم قواعد العمل في البيئة الالكترونية وإرساء مفهوم العمل الجماعي وتوحيد الجهود (23).

5. البعد التكنولوجي

ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة عبر التحول نحو الحكومة الالكترونية يتمثل بضرورة تواجد الحكومة الوطنية على شبكات الانترنت، حيث تقدم للمجتمع المعلومات اللازمة التي يحتاجها عبر تطبيقات يتم توفيرها لتحقيق التفاعل ما بين المجتمع والحكومة، يتم من خلالها الإجابة على استفسارات المواطنين وإنجاز معاملاتهم بصورة كاملة، دون الحاجة الى مراجعة الدوائر الرسمية فضلاً عن اعتماد التوقيع الالكتروني او الرقمي لنقل الخدمات والمعاملات قانونياً، وكل ذلك يتطلب توافر تشريعات قانونية وتوافر البوابات الالكترونية وصولاً الى تحقيق التكامل ما بين نظام المعلومات والاتصالات مع وجمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الاعمال (24) وهذا كله يعتمد على توافر المهارات والإمكانات

(18) Ibid, p. 19.

(19) Julia Jameson, "Education system in electronic government", **Universal Journal of Education and General Studies**, No. 7, Vol.1, (Hawaii, Transnational Research Journals, July 2018) p. 197.

(20) Abid Haleem and others, " Understanding the role of digital technologies in education: A review", **Sustainable Operations and Computers**, Vol.3, (Amsterdam: Science Direct, June 2022), p. 276.

(21) Unesco, " E-Governance, E-Health", Information published on the Internet is available at the following link: <https://en.unesco.org/fellowships/keizo-obuchi/summary-research-carried-out/e-governance-e-health>.

(22) C.P. Barthwal, "E-Governance for Good Governance", **the Indian Journal of Political Science**, Vol. 64, No. 3/4, (Meerut: Indian Political Science Association, July-December, 2003), p. 296.

(23) مريم خالص حسين، "الحكومة الالكترونية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 4، المجلد 2013، (بغداد: كلية بغداد

لِلعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013)، ص 446.

(24) سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 7، المجلد 5،

(الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، تموز 2009)، ص 313-314.

لتفعيل الحكومة الالكترونية، سيما ما يتعلق بمهارات التحليل وإدارة المعلومات والمعرفة والمهارات الفنية، ومهارات الاتصال والتقديم، فضلاً عن مهارات إدارة مشروع الحكومة الالكترونية(25).

6. البعد البيئي

ثمة علاقة وثيقة ما بين التحول نحو الحكومة الالكترونية والبيئة المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال الآليات التي تؤثر بها الحكومة الالكترونية بشكل إيجابي على الاستدامة البيئية، فإلى جانب توفير تكاليف النقل الذي يحتاجه الافراد لمراجعة الدوائر والمكاتب الرسمية فإن ذلك يسهم في توفير استخدام الوقود الاحفوري ومن ثم انخفاض انبعاثات الكربون، كما تسهم الحكومة الالكترونية في تقليل النفايات الناتجة عن استخدام آلات الطباعة والأجهزة المندثرة والأوراق وغيرها(26) ومن جانب آخر، يمكن للحكومة الالكترونية تعزيز فرص الاعمال المستدامة بيئياً من خلال ما يعرف بالمشتريات الخضراء، والتجارة الالكترونية والخدمات عبر الانترنت لخلق فرص عمل، كما يمكن للحكومة الالكترونية ان تنشر التوعية المناسبة للحد من شأنها ان تحسن إدارة المياه، والحد من تدهور الأراضي، وتقليل استهلاك الطاقة وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الكوارث، اذ أن التكنولوجيات الجديدة مثل البيانات الواسعة وأنظمة المعلومات الجغرافية، واستخدام التحليلات التنبؤية، تشكل بمجموعها أدوات قوية للحكم الاستباقي في تعزيز الاستدامة البيئية(27).

المطلب الثالث

الحكومة الالكترونية في المغرب العربي

تعد تجربة المملكة المغربية احدى التجارب العربية التي عملت على تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية. لذا فإن التعرف على هذه التجربة يستدعي أولاً معرفة المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها النظام السياسي المغربي، وطبيعة العلاقة ما بين السلطات، والمؤسسات غير الرسمية، وتطبيقات الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها، انتهاءً بتقييم هذه التجربة.

أولاً: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي المغربي

نص الدستور المغربي لعام 2011 النافذ على ان "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها"(28). ويعد "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية"(29). وتعد اللغة العربية واللغة الامازيغية اللغتين الرسميتين للدولة، "باعتبارهما رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة بدون استثناء"(30) اما المؤسسات الرئيسية في النظام السياسي المغربي فهي المَلَكِيَّة والتشريعية والتنفيذية والقضائية. فالملك هو "امير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، ويرأس الملك، امير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه، ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسمياً، في شأن المسائل المحالة إليه، استناداً الى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة، وتحدد اختصاصات المجلس وتآليفه وكيفية سيره بظهير (مرسوم ملكي)، ويمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين"(31) ويعد "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الامة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، ويمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور، التي يتم

(25) المصدر نفسه، ص314-315.

(26)Young Bum Lee, " Exploring the Relationship between E-Government Development and Environmental Sustainability: A Study of Small Island Developing States", **Department of Public Administration**, No.5, Vol. 9, (Seoul: Konkuk University, May 2017), p. 4.

(27)United Nation, Expert Group Meeting on E-Government for Sustainable Development, Information published on the Internet is available at the following link: <https://www.un.org/en/desa/expert-group-meeting-e-government-sustainable-development>

(28) ينظر الفصل (1) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(29) ينظر الفصل (3) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(30) ينظر الفصل (5) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(31) ينظر الفصل (41) من الباب الثالث لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

التوقيع عليها من قبل رئيس الحكومة⁽³²⁾ وان "عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة من الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك محمد السادس ثم الى ابنه الأكبر سناً وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ولداً آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سناً، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك، فالملك ينتقل الى أقرب أقربائه من جهة الذكور، ثم الى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر⁽³³⁾. و"شخص الملك لا تنتهك حرمة، وللملك واجب التوقير والاحترام"⁽³⁴⁾ اما صلاحياته فقد نصت الفصل 47 و48 و50 و51 و53 و54 و55 و56 و57 و58 و59 من الدستور المغربي لعام 2011 على:

1. يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.
2. إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامها، بمبادرة منه بعد استشارة رئيس الحكومة.
3. إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة بناءً على استقالتهم الفردية أو الجماعية.
4. يرأس المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة.
5. يفوض رئيس الحكومة لرئاسة المجلس الوزاري.
6. اصدار الأوامر بتنفيذ القوانين خلال 30 يوماً بعد إحالته الى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه.
7. للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير.
8. الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وله حق التعيين في الوظائف العسكرية.
9. للملك حق استحداث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات،.. ويرأس الملك هذا المجلس، وله ان يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسته
10. اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ولديه يُعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية، كما يوقع على المعاهدات ويصدق عليها.
11. يرأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية ويوافق بظهير على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
12. يمارس الملك حق العفو.
13. اعلان حالة الطوارئ وتخويله بظهير صلاحيات استثنائية تمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وحدة الدولة ومؤسساتها.

اما السلطة التشريعية فهي تتمثل بالبرلمان المكون من مجلسين، "مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه، وان المعارضة مكون أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة"⁽³⁵⁾. و"ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات"⁽³⁶⁾. اما مجلس المستشارين فإنهم ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات"⁽³⁷⁾. ويمارس البرلمان بمجلسيه "السلطة التشريعية، ويصوت على القوانين، ويراقب اعمال الحكومة، ويقيم السياسات العمومية"⁽³⁸⁾ اما السلطة التنفيذية فهي "تتألف من رئيس الحكومة والوزراء، ويمكن ان تضم كُتّاباً للدولة"⁽³⁹⁾. (أي الأعضاء المشكلين للحكومة). و"بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة امام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه،

⁽³²⁾ ينظر الفصل (42) من الباب الثالث لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³³⁾ ينظر الفصل (43) من الباب الثالث لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁴⁾ ينظر الفصل (46) من الباب الثالث لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁵⁾ ينظر الفصل (60) من الباب الرابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁶⁾ ينظر الفصل (62) من الباب الرابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁷⁾ ينظر الفصل (63) من الباب الرابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁸⁾ ينظر الفصل (70) من الباب الرابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

⁽³⁹⁾ ينظر الفصل (87) من الباب الخامس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

ويجب ان يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، ويكون البرنامج المشار اليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبهما تصويت في مجلس النواب⁽⁴⁰⁾. وتعمل "الحكومة تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين، والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الاشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية"⁽⁴¹⁾ وفيما يتعلق بالسلطة القضائية في المملكة المغربية فهي "مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية، وان الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية"⁽⁴²⁾. ويرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتألف هذا المجلس من: الرئيس الأول لمحكمة النقض، والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض، وأربعة ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، وستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ويجب تمثيل النساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي"⁽⁴³⁾.

ثانياً العلاقة ما بين السلطات في المملكة المغربية

تضمن الباب السادس من دستور المملكة المغربية طبيعة العلاقة ما بين السلطات، فالعلاقة ما بين المؤسسة الملكية والتشريعية تنضج فيها هيمنة الملك بصورة كبيرة، اذ اكدت ان "الملك ان يطلب من كلا مجلسي البرلمان ان يقرأ قراءة جديدة كل مشروع او مقترح قانون، وتطلب القراءة الجديدة بكتاب، ولا يمكن ان ترفض هذه القراءة الجديدة"⁽⁴⁴⁾. كما منح الملك صلاحية حل المجلسين معاً أو أحدهما، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية واخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ويقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك الى الامة"⁽⁴⁵⁾ اما عن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية فتتجسد من خلال عرض "رئيس الحكومة امام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، اما بمبادرة منه، او بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، او من اقلية أعضاء مجلس المستشارين، وتخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"⁽⁴⁶⁾. و "لا يمكن سحب الثقة من الحكومة، او رفض النص، الا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، ..ويؤدي سحب الثقة الى استقالة الحكومة استقالة جماعية"⁽⁴⁷⁾. كما "يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري، ويقدم رئيس الحكومة امام مجلس النواب تصريحاً يتضمن، بصفة خاصة، دوافع قرار الحل وأهدافه"⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً: المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي المغربي

تعد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أبرز المؤسسات غير الرسمية في المملكة المغربية، اذ أكد الدستور المغربي على ان "تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية، وتؤسس الأحزاب وتمارس أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون، ويعد نظام الحزب الوحيد غير مشروع، ولا يجوز ان تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني او لغوي او عرقي او جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز او المخالفة لحقوق الانسان، ولا يجوز ان يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، او بالنظام الملكي، او المبادئ الدستورية، او الأسس الديمقراطية، او الوحدة الوطنية او الترابية للمملكة"⁽⁴⁹⁾. كما أكد الدستور المغربي على مساهمة المنظمات النقابية والغرف المهنية، في "الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها، ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، وفي نطاق احترام الدستور

(40) ينظر الفصل (88) من الباب الخامس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(41) ينظر الفصل (89) من الباب الخامس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(42) ينظر الفصل (107) من الباب السابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(43) ينظر الفصل (115) من الباب السابع لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(44) ينظر الفصل (95) من الباب السادس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(45) ينظر الفصل (96) من الباب السادس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(46) ينظر الفصل (101) من الباب السادس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(47) ينظر الفصل (103) من الباب السادس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(48) ينظر الفصل (104) من الباب السادس لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(49) ينظر الفصل (7) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

والقانون كما يجب ان تكون هياكل هذه المنظمات وتسييرها مطابقة للمبادئ الديمقراطية⁽⁵⁰⁾. و "لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية او توقيفها من لدن السلطات العمومية، الا بمقتضى مقرر قضائي"⁽⁵¹⁾ كما أكد الدستور المغربي على ان "تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون، ولا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات او توقيفها من لدن السلطات العمومية الا بمقتضى مقرر قضائي"، كونها "تساهم بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في اعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون"⁽⁵²⁾.

يتضح مما تقدم ان النظام السياسي في المملكة المغربية اقرب الى الملكية التقليدية منه الى الملكية الدستورية، اذ انه يقي على سلطات واسعة للملك، ابرزها القضايا المتعلقة بالدين والأمن والخيارات الاستراتيجية الرئيسة ورسم السياسة العامة، كما ان الملك يعد الحكم النهائي بين القوى السياسية، فهو يرأس مجلس الوزراء عندما تكون القضايا الأمنية او القرارات الاستراتيجية على المحك، وبما ان الدستور لم يحدد بوضوح ما يمكن ان يشكل قراراً استراتيجياً فيبدو ان القرار متروك للملك نفسه، اذ ان موقعه في الحكم يمنحه ايضاً سلطة المشاركة في القضايا الأكثر أهمية، وبموجب ذلك، يمكن للملك ان يسيطر بشكل كامل على جميع القرارات الهامة فالتساؤلات التي ينبغي ان نثيرها من خلال استعراض بنية النظام السياسي المغربي، ما هو تأثير المجتمع في اتخاذ القرار؟ وهل ثمة هناك استجابة لهذا التأثير من النظام السياسي الذي تستحوذ وتهمين عليه المؤسسة الملكية؟

ان الإجابة على هذا التساؤل يستدعي معرفة مدى شمولية النظام السياسي المغربي، كونه نظاماً ملكياً تقليدياً، لجوانب الحياة المختلفة في المجتمع المغربي، من خلال ما يأتي:⁽⁵³⁾

1. ان معظم مخرجات النظام السياسي المغربي تميل الى تكريس حالة الجمود والسكون في المجتمع، فهيمنة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية تهدف في نهاية المطاف الى تثبيت حركة الجمود والحفاظ على الوضع القائم، وتمديد عمر النظام السياسي والسيطرة قدر الإمكان على التطورات الممكنة والمحتملة.
2. ان انعكاس طبيعة نظام الحكم على ميكانيزمات صنع القرار، وبالذات لجهة الاستبداد بالقرار على خلاف النظم الديمقراطية، يجعل من الإشكاليات العمومية تطرح باستخدام ألفاظ التأمل وتبادل الآراء والتواصل الجماعي من اجل بلورة التدابير التي يجب اتخاذها، وهذا ما يفضي على وحدة السلطة المتمركزة بيد الملك، وليس الى اقتسامها ما بين مؤسسات الدولة أو نشرها ما بين المركز والوحدات والأخرى، وبهذا فإن المؤسسة الملكية تسيطر على الحياة السياسية في المغرب بشكل كامل، متخذة من الأيديولوجية او العقيدة الدينية ونموذج امارة المؤمنين ورمزية الملك والملكية شرعية لها، لذا مواطن التداخل والتماثل هو المحافظة على استمرارية النظام لفترات طويلة من الزمن⁽⁵⁴⁾.

رابعاً: تطبيقات الحوكمة الالكترونية في المغرب العربي

ظهر الانترنت في المملكة المغربية مطلع تسعينيات القرن العشرين، ضمن دوائر محدودة في المجتمع بفعل ارتفاع تكاليفها، وقد شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تنامياً مطرداً في استخدام خدمة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي منذ عام 2004، مع ظهور المدونات الشخصية التي كان يشارك فيها أصحابها أفكارهم ومذكراتهم ومحتوياتهم مع الآخرين، عرفت باسم (بلوغما Blogoma)، التي تشير الى عالم التدوين المغربي، والتي ضمت اكثر من 25 الف مدونة سنة 2007⁽⁵⁵⁾. وفي عام 2010 انتشر الانترنت في المغرب انتشاراً واسعاً، اذ قُدِّر عدد

(50) ينظر الفصل (8) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(51) ينظر الفصل (9) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(52) ينظر الفصل (12) من الباب الأول لدستور المملكة المغربية لعام 2011.

(53) عبد ساعف، "الحالة المغربية"، في: نيفين مسعد (محرراً)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن والجزائر والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص516-517.

(54) فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص324.

(55) المملكة المغربية، التقرير السنوي 2018، (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، شباط 2018)، ص126.

مستخدمي الانترنت ثمانية ملايين تقريباً (العدد الكلي للسكان المغرب يبلغ حوالي 37 مليون نسمة)، إذ انتقلت المدونات الى شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، وغيرها) والتي مكنت من تحقيق انتشار واسع للمحتويات الالكترونية⁽⁵⁶⁾.

لقد ابدى النظام السياسي في المغرب اهتماماً مبكراً بهذا التحولات القائمة في المجتمع، ففي عام 1997 تم تأسيس (اللجنة المركزية الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات)، التي ركزت على تحسين العلاقة ما بين الإدارة والمواطن، وتسهيل الوصول الى المعرفة، فكان التوظيف الأول لتكنولوجيا المعلومات في مجال الإصلاح الإداري، إذ تم إطلاق برامج الإدارة الالكترونية داخل النظام الإداري، وعهد بهذه المهمة الى لجنة فرعية ثانية عرفت باسم (اللجنة الوطنية للإدارة الالكترونية)، والتي جعلت من تنمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة من الركائز الأساسية للإصلاح الإداري في المغرب، ومنذ ذلك الحين شهد المغرب العديد من مشاريع الإدارة الالكترونية في مختلف الإدارات العمومية، منها ما تم إنجازه ومنها ما يزال في طور التنفيذ⁽⁵⁷⁾ إذ وضعت الحكومة المغربية الخطة الخماسية (1999-2004)، والتي تهدف الى دمج التكنولوجيات الحديثة وتسريع التحول التنظيمي للإدارة العامة، وقد شهدت هذه الخطة الخماسية توقيع عقد مع شركات وطنية مثل رابطة محترفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المغربية وجمعية مصنعي المعدات ومحترفي مكاتب تكنولوجيا المعلومات. وفي عام 2003 تم انشاء اللجنة الوطنية للحكومة الالكترونية، التي أصدرت مخطط الحكومة الالكترونية المغربية⁽⁵⁸⁾.

لقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شروع الحكومة المغربية بأول برنامج وطني للحكومة الالكترونية، الذي تضمن الجهود الأولية لإضفاء الطابع الرقمي على المرافق العامة، إذ تم تجهيز المحاكم بأنظمة معلوماتية، وانشاء مواقع الكترونية لتسهيل الوصول الى الخدمات القضائية، بما في ذلك، موقع وزارة العدل وبوابة المحاكم، وفي عام 2010 وضعت الحكومة (استراتيجية المغرب الالكتروني)، والتي تضمنت استحداث بوابة رقمية للخدمات العمومية والنظام الوطني للإدارة الالكترونية، وبوابة للمعلومات المكانية، وقد سعت هذه الاستراتيجية الى تسهيل الإجراءات الإدارية ومعالجة شكاوى المواطنين وتحسين جودة الخدمات الإدارية، فضلاً عن تخصيص العديد من المواقع الالكترونية لرقمنة المعاملات، مثل تقديم القرارات ودفع الضرائب وإدارة المشتريات العمومية بصورة الكترونية⁽⁵⁹⁾ اما في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فإن خطى الحكومة الالكترونية اخذت منحاً آخر أكثر تطوراً، يمكن ايجازها على النحو الآتي:⁽⁶⁰⁾

1. في عام 2011 تم انشاء مركز للرصد والكشف والرد على الهجمات الالكترونية.
2. في عام 2012 وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني.
3. في عام 2016 تم الأعداد لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020.
4. في عام 2017 تم انشاء وكالة التنمية الرقمية بموجب مرسوم ملكي رقم 6604 في أيلول.
5. في عام 2018 وضعت الخطة الوطنية للإصلاح الإداري ودراسة مدى نضج الخدمات الوطنية الالكترونية.
6. في عام 2019 تم وضع الإطار القانوني للحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وقد كلف رئيس الحكومة وكالة التنمية الرقمية بإعداد وثيقة تقدم للحكومة تتضمن التوجيهات الرقمية الى غاية 2025.
7. وفي عام 2020 تم وضع الخطة الرئيسية للتحول الرقمي للإدارة العامة.

خامساً: تقييم تجربة الحكومة الالكترونية في المغرب العربي

(56) المصدر السابق، ص126.

(57) محمد بحار، "تطور الإدارة الالكترونية بالغرب: نموذج المديرية العامة للضرائب"، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، العدد 158، (الرباط: دار الافاق المغربية، حزيران 2021)، ص377.

(58) Lakir Radouane and Habboub Soukaina, " E-Government in Morocco: Realities, Challenges and Prospects", *Journal of Economics*, Vol. 6, No. 9, (Casablanca: Finance And Management Studies, September 2023) ,p. 4666.

(59) Abderrafie Zaanoun, " Morocco: The Impact of the Digitization of Public Services", *Arab Reform Initiative*, (Paris: ARI, April 2023), p. 1.

(60) Lakir Radouane and Habboub Soukaina, op. cit, p. 4666.

على الرغم من تحقيق المملكة المغربية منجزات متعددة في الحكومة الالكترونية، سيما في مجال الامن السيبراني، اذ حققت المغرب المركز 93 في مؤشر الامن السيبراني العالمي لعام 2020 والمركز 100 في مؤشر التنمية البشرية ICT، و78 في مؤشر جاهزية الشبكة⁽⁶¹⁾، الا ان المغرب احتلت المركز 101 في مؤشر مسح الحكومات الالكترونية في العالم لعام 2022 والمركز الخامس على مستوى القارة الافريقية ضمن فئة H2، بعد جنوب افريقيا وموريشيوس وسيشيل وتونس، بمعدل (0.5915) ضمن مؤشر تطور الحكومة الالكترونية، و (0.4721) ضمن مؤشر الخدمة عبر الانترنت، و (0.6350) ضمن مؤشر راس المال البشري، و (0.6676) ضمن مؤشر البنية التحتية للاتصالات⁽⁶²⁾

ان المغرب كدولة نامية، حقق تقدماً جيداً الى حد ما في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجاهزية الشبكات، ولكن بصورة عامة هناك زخم إيجابي في طموح المغرب لتحقيق حكومة الكترونية كاملة على مدى العقدين الماضيين، فعلى الرغم من تمكن المغرب من تحسين تصنيفه في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطوير الخدمات عبر الانترنت، اذ تقدم 58 مركز في الفترة ما بين 2008 و2014، غير ان هذا التطور الإيجابي لم يدم طويلاً، اذ انخفض ترتيب المملكة بشكل حاد في عام 2018 الى العود الى المركز 110 في مؤشر الحكومة الالكترونية والمركز 78 في مؤشر الخدمات الالكترونية، ثم انخفض مرة أخرى في مؤشر الحكومة الالكترونية لعام 2022 ليصبح في المركز 101⁽⁶³⁾. كما ان مستوى التطور العام في الحكومة الالكترونية يظهر تراجعاً سيما فيما يتعلق برأس المال البشري ومؤشرات الخدمات عبر الانترنت، اذ ان أداء المغرب اقل بنسبة 11% و7% على التوالي من المتوسط العالمي⁽⁶⁴⁾. فضلاً عما تقدم، فإن تجربة الحكومة الالكترونية في المغرب تتصف بعدم وجود سياسة واضحة تتعلق بحكومة البيانات واستراتيجية للذكاء الصناعي، فعلى الرغم من احراز المغرب تقدماً من حيث فتح البيانات من خلال انشاء البوابة الوطنية، غير انها بقيت ضعيفة من حيث حجم البيانات المقدمة ونوعية المعلومات العامة ومنتجي البيانات المعنيين، كما ان هذه البوابة سجلت تفاعلاً منخفضاً للغاية، نظراً لعدم وجود بيانات محدثة بانتظام واقتصارها على مناطق محدودة، فضلاً عن ذلك انخفض ترتيب المغرب في مؤشر مقياس البيانات المفتوحة من مركز 40 في عام 2013 الى المركز 79 في عام 2016 ليختفي في من التصنيف في عام 2018⁽⁶⁵⁾ من جانب اخر اقتصرت الحكومة الالكترونية في المغرب العربي على الجوانب الإدارية والخدمية بشكل كبير واغفلت الجوانب المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية للمجتمع سيما فيما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي ومعرفة اتجاه الرأي العام حول مشروعات القوانين واللوائح القانونية التي يراد تمريرها الى المجتمع، وتحقيق الشفافية السياسية من خلال اتاحة فرصة الحصول على المعلومات المتعلقة بأعضاء ومواقف الحكومة ومنجزاتهم واتجاهاتهم⁽⁶⁶⁾. وهذا بطبيعته ينسجم مع فلسفة النظام السياسي القائمة على وحدة السلطة التي تجسد بإرادة الملك، وهيمنة المؤسسة الملكية على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالحكومة الالكترونية لم تكن نابعة من اعلى مؤسسات الدولة، ولا تحمل في مضمونها رؤية وطنية متكاملة، بوصفها أداة لتحسين الحكم الرشيد، ولكن كانت في إطار برامج وإجراءات على مستوى الإدارات والقطاعات، فضلاً عن انه لم يتم بذل سوى القليل من الجهود الاستثمارية في تعميم الثقافة الرقمية بين الأطراف المعنيين بها، سيما افراد المجتمع⁽⁶⁷⁾.

(61) عادل عبد الصادق، الرقمنة والمرونة السيبرانية: حالة المنطقة العربية مصر وتونس والمغرب، (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2021)، ص28.

(62) الأمم المتحدة، مسح الحكومة الالكترونية 2022: مستقبل الحكومة الرقمية، (نيويورك: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022)، ص63.

(63) Hicham Nachit et al, "Digital Transformation in the Moroccan Public Sector: Drivers and Barriers", Economics of Networks Journal, vol. 13, (Paris: Innovation & Technology Journal, October 2022), p. 9.

(64) Ibid, p. 18.

(65) Mohammed Anouar Elhazziti et al, "Digital Transformation in Morocco: Challenges and Perspectives", Journal of US-China Public Administration, Vol. 20, No, 2, (Wilmington: David Publishing Company, April 2023), p. 93.

(66) عبد الهادي مسعودي والطيب ابن عون، "تقييم تجارب دول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب في إرساء دعائم الحكومة الالكترونية على ضوء تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية"، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاحة على الرابط:

<https://www.researchgate.net>

(67) Zineb Bennis Nechba et al, "Good governance and digitalization in Morocco: State of the art", International Journal of Business and Technology Studies and Research, Vol. 4, No. 1, (Burnaby: Public Knowledge Project, April 2022), p. 9.

الخاتمة

تؤكد الخاتمة على أن الحوكمة الإلكترونية لم تعد مجرد "رفاهية تقنية"، بل باتت ضرورة حتمية لتعزيز شرعية النظم السياسية، ومكافحة الفساد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم فوائدها في تقليل التكاليف وزيادة الشفافية، إلا أن نجاحها مشروط بتوفر بنية تحتية آمنة ضد الهجمات السيبرانية، وبيئة تشريعية ومجتمعية حاضنة، والأهم: إرادة سياسية حقيقية، وعند إسقاط هذا المفهوم على الحالة المغربية، يتبين وجود تقاطع بين فلسفة الحوكمة الإلكترونية (القائمة على التشاركية واللامركزية) وبين طبيعة النظام السياسي القائم على المركزية. لذلك، اقتصر تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المغرب على التحديث الإداري الشكلي دون إحداث أثر سياسي جوهري، وباتت تُستخدم كأداة لإضفاء شرعية حديثة على البنى التقليدية للنظام، وهو ما يفسر البطء الشديد في مسار التحول الرقمي هناك مقارنة بالاهتمام السريع بالأمن السيبراني بناءً على النص المذكور، يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1. ارتباط التكنولوجيا بالشرعية السياسية: أصبحت رقمنة الخدمات الحكومية (الحوكمة الإلكترونية) معياراً حديثاً تقاس به كفاءة النظم السياسية، ومداخل أساسياً لتحقيق الرضا الشعبي وبناء الشرعية.
2. ثنائية "الفرصة والتهديد" للأمن القومي: يمثل التحول الرقمي قيمة مضافة لقوة الدولة، لكنه يتحول إلى تهديد مباشر للأمن القومي إذا لم يتزامن مع بناء قدرات سيبرانية متطورة لحماية البيانات.
3. الإرادة السياسية كشرط مسبق: لا يمكن تحقيق تحول رقمي حقيقي ومستدام بالاعتماد على البنية التحتية فقط؛ بل يتطلب الأمر بيئة تشريعية داعمة وإرادة سياسية جادة لنقل السلطة والخدمات إلى فضاءات شفافة وتشاركية.
4. التوظيف البراغمتي للتكنولوجيا (الحالة المغربية): تستخدم بعض النظم المركزية، كما في النموذج المغربي، الحوكمة الإلكترونية بشكل انتقائي (في الجانب الإداري والخدمي فقط) للحفاظ على بنية النظام التقليدية، وتجنب استحقاقاتها السياسية كالمشاركة الديمقراطية.
5. تعارض المركزية مع فلسفة الرقمنة: هناك تناقض بنيوي بين طبيعة النظم السياسية شديدة المركزية، وبين جوهر الحوكمة الإلكترونية الذي يتطلب كسر الاحتكار، وإتاحة المعلومات، وتعزيز لامركزية القرار.
6. أولوية الأمن على التنمية السياسية: في غياب الإرادة لتوسيع المشاركة السياسية عبر البوابات الرقمية، تتجه النظم (كما في المغرب) إلى إعطاء الأولوية القصوى للأمن السيبراني والسيطرة على تدفق البيانات، على حساب تطوير قنوات الخدمة الإلكترونية الفاعلة للمواطن.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. الأمم المتحدة. (2022). مسح الحوكمة الإلكترونية 2022: مستقبل الحوكمة الرقمية. دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الأمم المتحدة .
3. المملكة المغربية. (2011). دستور المملكة المغربية لعام 2011 .
4. الرفاعي، س. ق. (2009). الحوكمة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 5. (7).
5. عبد الصادق، ع. (2021). الرقمنة والمرونة السيبرانية: حالة المنطقة العربية: مصر وتونس والمغرب. المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني .
6. مسعودي، ع. ه.، وابن عون، ا. (د.ت.). تقييم تجارب دول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب في إرساء دعائم الحوكمة الإلكترونية على ضوء تقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية <https://www.researchgate.net>. ResearchGate .
7. ساعف، ع. (2010). الحالة المغربية. في ن. مسعد (محرر)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن. مركز دراسات الوحدة العربية .
8. ميهوبي، ف. ا. (2014). إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار. مكتبة الوفاء القانونية .

9. مسود، ك. (2013). انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق الحكومية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 4 (1).
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2014). الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات. الأمم المتحدة.
11. بحار، م. (2021). تطور الإدارة الإلكترونية بالغرب: نموذج المديرية العامة للضرائب. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 158.
12. حسين، م. خ. (2013). الحكومة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013. (4).
13. المملكة المغربية. (2018). التقرير السنوي 2018. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
14. تعالبي، ن. ع. (2015). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولانية فيها. مركز الكتاب الأكاديمي.

Second: English References

- Al Mamun, A., et al. (2021). E-government services for sustainable development: The challenges and strategies of implementing e-government in Bangladesh. *International Journal of Computer Science and Information Technology Research*, 9(1).
- Bannister, F., & Connolly, R. (2012). Defining e-governance. *e-Service Journal*, 8(2).
- Barthwal, C. P. (2003). E-governance for good governance. *The Indian Journal of Political Science*, 64(3-4).
- Backus, M. (2011). *E-governance and developing countries*. International Institute for Communication and Development.
- Bennis Nechba, Z., et al. (2022). Good governance and digitalization in Morocco: State of the art. *International Journal of Business and Technology Studies and Research*, 4(1).
- Dawes, S. S. (2008). The evolution and continuing challenges of e-governance. *Public Administration Review*, 68.
- Dhaoui, I. (2021). E-government for sustainable development: Evidence from MENA countries. *Journal of the Knowledge Economy*, 13.
- Elhazziti, M. A., et al. (2023). Digital transformation in Morocco: Challenges and perspectives. *Journal of US-China Public Administration*, 20(2), 93.
- Goloshchapova, T., et al. (2023). E-government as a key to economic prosperity and sustainable development in the post-COVID era. *Economics and Business*, 4(11).
- Jameson, J. (2018). Education system in electronic government. *Universal Journal of Education and General Studies*, 1(7).
- Lakir, R., & Habboub, S. (2023). E-government in Morocco: Realities, challenges and prospects. *Journal of Economics*, 6(9).
- Lee, Y. B. (2017). Exploring the relationship between e-government development and environmental sustainability: A study of small island developing states. *Department of Public Administration*, 9(5).

Nachit, H., et al. (2022). Digital transformation in the Moroccan public sector: Drivers and barriers. *Economics of Networks Journal*, 13.

UNESCO. (n.d.). *E-governance, e-health*. <https://en.unesco.org/fellowships/keizo-obuchi/summary-research-carried-out/e-governance-e-health>

United Nations. (n.d.). *Expert group meeting on e-government for sustainable development*. <https://www.un.org/en/desa/expert-group-meeting-e-government-sustainable-development>

Zaanoun, A. (2023). *Morocco: The impact of the digitization of public services*. Arab Reform Initiative.

Haleem, A., et al. (2022). Understanding the role of digital technologies in education: A review. *Sustainable Operations and Computers*, 3.